ستراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات في العراق

د.خالد حنتوش ساجت

جامعة بغداد/كلية الاداب

khalidhantoosh@coart.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/٣/١٠

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٥/٣/٢٣

الخلاصة :

تعد مشكلة المخدرات في العراق من الاخطار المحيطة بالمجتمع وتم تصنيفها كخطر اول منذ عام ٢٠٢٢ سنوات متجاوزة التهديدات الإرهابية التي بقيت كخطر اول منذ ٢٠٠٦ , لذا جاءت هذه الورقة لتقدم خطة ستراتيجية كمحاولة للمساهمة في عملية مكافحة المخدرات , كون الباحث احد أعضاء الفريق الوطني لدراسة المخدرات منذ ٢٠١٧ وقد العديد من الأبحاث في هذا المجال , وقد انطلق البحث من هدف أساسي وهو محاولة تقديم خطة وطنية لمكافحة المخدرات في العراق , وتبعه بمجموعة تساؤلات كان ابرزها (هل يمكننا مكافحة المخدرات في العراق والتقليل من خطرها ؟ من اين نبدء بعملية مكافحة المخدرات؟ وهل الجهود الأمنية كافية بهذا الاتجاه ؟ كيف يمكننا تجنيد كافة إمكانيات الحكومة والمجتمع والمؤسسة التشريعية في عملية مكافحة المخدرات؟) وبعد الاطلاع على الإحصاءات المتوفرة وبالاعتماد على الدراسات التي اعدها الباحث سابقا وبعد عقد سلسلة ورش مع الجهات المهتمة بالموضوع خرجت الدراسة بخطة يمكن ان نعدها خطة ستراتيجية لمكافحة المخدرات في العراق تجسدت بمجموعة من التوصيات يمكننا تلخيصها بما يلي :

١-اعلان الحرب على المخدرات على المستوى الوطني ويساهم في هذه الحرب الحكومة والبرلمان والمجتمع .

٢-هناك حاجة لتدخل تشريعي يتضمن تعديل قانون (٥٠) لمكافحة المخدرات وتخصيصات مالية في الميزانية العامة وتشكيل لجنة برلمانية تخص موضوع المخدرات.

٣-على المستوى الحكومي تعديل هيكلية مديرية مكافحة المخدرات الى مستوى جهاز مرتبط بمكتب رئيس الوزراء وانشاء مركز وطني وبناء المستشفيات الخاصة بعلاج المدمنين وتوجيه كل أجهزة الدولة لتقديم خططها للمساهمة في مكافحة المقترحات وتم اقتراح مجموعة خطوات لهذه المؤسسات.

٤-على المستوى المجتمعي , العمل على مساندة الأجهزة الحكومية وتقديم الدعم الكامل لها ومساهمة المؤسسات الدينية بالارشاد وكذلك مساهمة رجالات العشائر وكل من يستطيع المساهمة في ذلك وخاصة في موضوع الوصمة الاجتماعية للمدمنين ولاسرهم وتشجيعهم على الذهاب للعلاج.

٥-الحاجة للتعامل مع المشكلة من الناحية التكنولوجية اذ يمكننا المساهمة في تقديم النصح والإرشاد وطرق العلاج من خلال التطبيقات الالكترونية او الارشاد عن بعد من خلال أطباء مختصين للتخلص من مشكلة الوصمة الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية : ستراتيجية , وطنية , المخدرات ,مكافحة المخدرات

National strategy to combat Drugs in Iraq

Dr.khalid hantoosh sachit

Un.of Baghdad , college of Arts

khalidhantoosh@coart.uobaghdad.edu.iq

Date received: 10/3/2025
Acceptance date: 23/3/2025

Abstract :

The drug problem in Iraq is one of the dangers surrounding society, and has been classified as a primary danger since 2022, surpassing terrorist threats that have remained a primary danger since 2006. Therefore, this paper tends to present a strategic plan as an attempt to contribute to the process of combating drugs, as the researcher is a member of the National Drug Study Team since 2017 and has conducted many research projects in this field. The research has been launched from a basic goal, which is to try to present a national plan to combat drugs in Iraq, followed by a set of questions, the most prominent of which were (Can we combat drugs in Iraq and reduce their danger? Where do we start the process of combating drugs? Are security efforts sufficient in this direction? How can we recruit all the capabilities of the government, society and the legislative institution in the process of combating drugs?) After surveying the available statistics and relying on the studies conducted by the researcher previously and after holding a series of workshops with the parties interested in the subject, the research has come out with a plan that we can consider as a strategic plan to combat drugs in Iraq, embodied in a set of recommendations that we can summarize as follows:

1-Declaring war on drugs at the national level, and the government, parliament and society contribute to this war .

2-There is a need for legislative intervention that includes amending Law (50) to combat drugs, financial allocations in the general budget, and forming a parliamentary committee concerned with the issue of drugs.-3-At the governmental level, amending the structure of the Drug Control Directorate to the level of an agency linked to the Prime Minister's Office, establishing a national center, building hospitals for treating addicts, and directing all state agencies to submit their plans to contribute to combating the proposals. A set of steps were proposed for these institutions.

4-At the community level, working to support government agencies and provide full support to them, and the contribution of religious institutions with guidance, as well as the contribution of tribal men and everyone who can contribute to this, especially in the issue of social stigma for addicts and their families and encouraging them to go for treatment.

5-The need to deal with the problem from a technological perspective, as we can contribute to providing advice, guidance, and treatment methods through electronic applications or remote guidance through specialized doctors to get rid of the problem of social stigma.

Keywords: strategy , national , drugs combat drugs

مشكلة المخدرات في العراق :

تم تصنيف مشكلة المخدرات في العراق بالتسلسل الأول في سلم المخاطر التي تواجه العراق شعبا وحكومة ومتقدمة على مشكلة الإرهاب في عام ٢٠٢٢ [١]التي تراجعت بعد عمليات تحرير الأراضي العراقية من مجموعات داعش الإرهابية عام ٢٠١٧ , وتواجه البلدان المتأثرة بالنزاعات وفي مقدمتها العراق ظروفا وتحديات معقدة، استمرت لعقود عديدة لكنها تعاظمت خلال السنوات الأخيرة، وهذا يتزامن مع استمرار الازمات الاقتصادية والفوضى الاجتماعية وتدهور البنى التحتية وضعف سلطة الدولة والضوابط الاجتماعية التقليدية، بما فيها القوانين والأعراف واتساع ظواهر العنف والتفكك الأسري، وتراجع دور النظام التعليمي، والبطالة والفقر والهجرة والتهجير القسري، وقد شكل ذلك كله بيئة مناسبة للسلوك المنحرف والجريمة بأصنافها العديدة ومنها اتساع مساحة انتشار المخدرات, فلقد كان العراق ومنذ فتره ليست بالقصيرة معبرا للمخدرات القادمه من وسط وجنوب شرق اسيا وخاصة من افغانستان , مرورا الى دول الاستهلاك في منطقة الخليج والى دول اخرى , وقد بقي العراق نقطة عبور حتى عام ٢٠٠٣ , ولكن تحولا طرأ على الاوضاع في العراق فتغير وضع المخدرات فيه , فاصبح معبرا ومستهلكا ومصنعا وزارعا لانواع شتى من المخدرات , واصبحت مناطق ومحافظات معينة موبوءة بالمخدرات وهكذا اصبحت لدينا قصة مختلفة مع المخدرات , ذكر تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٢١، الصادر اليوم عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن حوالي ٢٧٥ مليون شخص تعاطوا المخدرات في جميع أنحاء العالم في العام الماضي، في حين عانى أكثر من ٣٦ مليون شخص من اضطرابات تعاطي المخدرات. ولاحظ التقرير كذلك أن قوة القنب قد ازدادت في السنوات الـ ٢٤ الماضية بما يصل إلى أربع مرات في أجزاء من العالم، حتى مع انخفاض النسبة المئوية للمراهقين الذين يعتبرون المخدرات ضارة بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة[٢] , وأظهر تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٢٤ أن عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات غير المشروعة ارتفع إلى ٢٩٢ مليونا في عام ٢٠٢٢، أي بزيادة قدرها ٢٠ في المائة على مدار عشر سنوات ,وأوضح أن أغلب المتعاطين في جميع أنحاء العالم يستهلكون القنب (٢٢٨ مليون شخص)، بينما يستهلك ٦٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم المواد الأفيونية، ويتعاطى ٣٠ مليون شخص الأمفيتامينات، و٢٣ مليونا الكوكايين، و٢٠ مليونا يتعاطون الإكستاسي[٣]

وقد تم اعتماد ثلاث اتفاقيات لمكافحة المخدرات تحت رعاية الأمم المتحدة (في الأعوام ١٩٦١ و١٩٧١ و١٩٨٨). والآن أصبح الالتزام بها عالميا تقريبا.

- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، المعدلة بموجب بروتوكول سنة ١٩٧٢؛

- اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١؛ و
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨[4].

في حين اشارت تقارير وزارة الصحة العراقية في تقريرها الذي أصدرته في شباط ٢٠٢٢ الى زيادة اعداد المتعاطين والمدمنين والمسجلين في وحدات معالجة الإدمان على المواد المنشطة (الكريستال , والكبتاكون) هي الأعلى اذ تم تسجيل (٢١٧٠) متعاطي لعام ٢٠٢١ بينما تم تسجيل (٨٨٣) في عام ٢٠٢٠ ° , وان الواقع العراقي في مجال المخدرات ينبأ بالتزايد وقد يتحول الى المستوى الكارثي , في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة عن اعداد المتعاطين والمدمنين والمروجين ناهيك عن كميات المخدرات الموجودة في السوق العراق حيث تؤكد التقارير الدولية ان كم ما يتم ضبطه عالميا لا يتجاوز الـ(١٠٪) من ما موجود في الواقع اما في الحالة العراقية فيمكننا التقدير ان حجم ما يضبط لا يتجاوز الـ(٥٪) من المخدرات بمختلف أنواعها .

ان اهم صنفين من المخدرات يدخلان العراق هما (الكرستال وحبوب الكبتاكون) حيث يتوسط العراق الممرات الدولية لتصدير هذه البضاعة حيث تشير التقارير ان هناك (١.٥) مليار حبة كبتاكون يتم انتاجها في سوريا لوحدها في ظل سيطرة الجماعات المسلحة هناك وضعف سلطة الدولة وانهيار الاقتصاد السوري فقد تحولت الكثير من مصانع الادوية الى مصانع للكبتاكون ويتم تهريبه الى اوربا ودول الجوار بطرق مختلفة واما اهم منافذ إدخاله الى العراق فهي من خلال الحدود الغربية وخاصة محافظتي الانبار ونينوى , اما الكرستال فاغلب منافذه عن طريق المنافذ الشرقة في محافظتي البصرة وميسان ناهيك عن عمليات تصنيعه داخل العراق .

ان تفاقم هذه الظاهرة في الوقت الحاضر تطرح مجموعة من التساؤلات حاولت الدراسة الاجابة عليها:

١- مساحة انتشار هذه الظاهرة؟ وما هي امتداداتها في المنطقة؟ وكيف تنتشر؟ وبأي الوسائل؟
٢- مصادر هذه المواد؟ ولماذا اتسعت في هذه المرحلة؟
٣- الانواع الاكثر انتشاراً في العراق؟
٤- من هم المتعاطين؟ وما خصائصهم الديمغرافية والسكانية والاجتماعية؟
٥- الاثار الناجمة عن انتشارها اقتصادياً ونفسياً واجتماعياً وصحياً وأمنياً؟
٦- وهل بالإمكان الحد من انتشار هذه الظاهرة؟ وكيف؟

أسئلة تستدعي أجوبة وتفرض مناخاً من القلق عند المواطن العراقي المؤمن بحقه في البقاء والعيش بأمان واستقرار وضمان مستقبله ومستقبل أبنائه.

إن هذه الدراسة تستهدف توفير رؤية علمية يمكن من خلالها وعلى اساسها بناء قاعدة علمية تمكن من وضع سياسة اجتماعية–قانونية، يمكن التعبير عنها بخطط وبرامج اصلاحية تراعي حقيقة ان ما كان مناسبا في السنوات الماضية من سياسات وبرامج قد لا يكون مناسبا اليوم إذا اخذنا في الاعتبار ضغوط واثار الازمات المتراكمة التي شهدها المجتمع العراقي.

أهمية الدراسة :

انطلق مشروع الدراسة بحصر وتصنيف وتقويم البيانات والمعلومات المتاحة **عن** مشكلة المخدرات في العراق وتحديد ما يمكن الاعتماد عليه منها في صياغة مؤشرات حول أوضاع المتاجرة والترويج والتعاطي واليات الضبط وبيئة المؤسسات الاصلاحية.

وكما تترابط المنظومات والبرامج والنماذج، فان عملية القياس هذه تهدف لوضع قضية انتشار المخدرات، بصورة واضحة ومتقدمة في الأجندات الوطنية، فضلاً عن تمكين صانعي القرار والسياسات والشركاء في التنمية، ومنظمات المجتمع المدني من التعرف على واقع هذه الظاهرة والادوار التنموية للحكومة والمجتمع المدني في العراق وتقويم مستويات الانجاز، وتحليله بشكل موضوعي استنادا الى مؤشرات تمكن من توضيح مدى الضغوط والمعاناة التي يعاني منها الناس بسبب تفشي هذه الظاهرة والاجراءات المتخذة بصددها ، لتحديد الاولويات للنهوض بواقع المجتمعات (المنكوبة)، كما يمكن استعمال هذه الدراسة مؤشراً لرصد التقدم او التأخر في مواجهة هذه المشكلة ومظاهر الاختراق والتدخل على هذا الاساس.

لقد اخذت المخدرات تعصف بعقول المواطنين لا سيما فئة الشباب، وباتت تهدد بكارثة مجتمعية عميقة الجذور لا سيما وأنها تجتاح وبشكل سريع العديد من المحافظات الجنوبية حاملة معها الموت والسقوط والتدمير لكثير من المنظومات القيمية والأخلاقية. فالمخدرات تؤثر بصورة سلبية في الفرد سواء في عمله أم ارادته ام وضعه الاجتماعي، وفي ثقة الناس به وهي تجعل من الشخص المتعاطي إنساناً كسولاً مهملاً في أداء واجباته ومسؤولياته، ذا مزاج منحرف وسلوك عدواني خطر، إذ لا يدرك المتعاطي تصرفاته لأنه يكون في حالة اللاوعي، ويفتقر الى الحماسة والإرادة في تحقيق انسانيته، اما المدمنين من المتزوجين، فان المخدرات تؤدي الى تمزيق النسيج الاسري وتحطيم العلاقة الزوجية، فتزداد معدلات الطلاق وانحراف الأطفال وأعداد الاحداث المشردين.

ان الإجابات على أسئلة هذه المؤشرات مصدره ان معظم الظواهر المرتبطة بها او المعبرة عنها داخله ضمن الرؤية الاجتماعية Social Visibility وبالتالي لا يمكن انكارها، ولا يمكن ان تكون مجهولة أيضاً، كما ان الحديث عنها يصبح بمثابة (شكوى) للمواطن من ضغوطها من المخاطر المترتبة عليها.

ولابد من الإشارة الى ان هذه الاستراتيجية الوطنية تعتمد على رؤية شامله لمجتمع خالي من المخدرات او بالحدود الدنيا لانتشارها وتقديم رسالة للحد ومعالجة هذه المشكلة الاجتماعية–الوطنية ولتحقيق هذه الرؤية نقدم الأهداف التالية

أهداف الدراسة: تستهدف الدراسة الحالية:

١– التعرف على مشكلة المخدرات بأبعادها المختلفة من خلال القيام استعراض وتحليل التقارير الدولية والمحلية والدراسات [٦]

٢– تحديد مساحة انتشار هذه الظاهرة والخصائص الديمغرافية للفئات الاكثر تعاطياً لها.

٣– تقديم بداية/ ملامح واضحة لستراتيجية وطنية للحد من المخدرات في العراق يمكن الاستفادة منها حكوميا .

تعريف الاستراتيجية

تعبير الاسترتيجية مشتق من الكلمة اليونانية (strato) واتي تعني جيش او حشد ومن مشتقاتها كلمة (strstego) والتي تعني فن القيادة ولها معني أخرى عديدة , ومن الملاحظ ان الكلمة لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي , اما استخدامها المعاصر فقد شملت العديد من الميادين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا وغيرها من الاستخدمات التي شاع فيها استخدام الستراتيجيات بهذه التخصصات , وقد تعريفها بانها (عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القادة لتحقيق الأهداف) [٧] , يُشير مفهوم الخطة بشكل عام إلى الوثيقة التي تلخّص كيف يمكن أن تُحقّق الأهداف التي يضعها طرف ما، وتتضمن الخطط تخصيص الموارد، ووضع جداول توقيتات، وأية أعمال أخرى يحتاجها تحقيق هذه الأهداف، أمّا الاستراتيجية فتعتبر آلية تحقيق الأهداف بعيدة المدى حيث تعتبر جوهر الإدارة الاستراتيجية التي انبثق عنها ما يسمى بالخطة الاستراتيجية التي تعالج مشكلة ما او تقدم رؤية للعمل المزمع القيام به [8].

تعريف الاستراتيجية الوطنية

هي مجمل الخطط البعيدة المدى لتطور الدول في مختلف المجالات وحمايتها من كافة الأخطار واستعدادها لمواجهة المستقبل. وهي تشمل خطط اقتصادية وصناعية وزراعية وعلمية وإنسانية وعسكرية وصحية .تستند هذه الخطط على حساب ثروات البلاد، واحتياجاتها وطرق الحفاظ

عليها وتغطية هذه الحاجات وخلق طاقات بشرية من مواطنيها قادرة على قيادة دفة الأمور في المستقبل. بهدف الارتقاء بمستوى الحياة في البلاد وتخفيف حدة الطوارئ التي قد تحدث بعمل حساب لها والتخطيط لمواجهتها. بعض الدول قد تغطي ٥٠ عاما باستراتجياتها الوطنية أو أكثر. وتترك الخطط الاستراتيجية مجالا للتكتيك من خلالها ولكن على أن لا يتأثر المسار الرئيسي , هناك دول تقريبا أتمت استعداداتها بايجاد بدائل الطاقة الحالية المعتمدة على النفط كما جاء ضمن استراتيجياتها الوطنية. بعض الدول بدأ في استخدامها وبعضها ما زال في طور التجارب ولكن خلال ال ٢٥ سنة القادمة لابد وأن تكون بدائل الطاقة في متناول يد الجميع إذا تم الاستعداد لها[9].

البيانات الرسمية الخاصة بالمخدرات [١٠]

بمراجعة بسيطة لبيانات وزارة الداخلية / المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية الموثقة بتقريرها السنوي لعام ٢٠٢١ حيث نلاحظ حجم المشكلة (مواد مضبوطة ومتهمين ملقى القبض عليهم) ومقدار تنامي هذه المشكلة على مدى ١٨ عام حيث شكلت الأعوام الثلاث الماضية (٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١)[١١] النمو الأكبر في حجم المواد المخدرة وعدد المتهمين[١٢] وانفرد العام الماضي بالعدد الأكبر لعدد الملقى القبض عليهم حيث بلغ (١٢٨٢٢) متهما وهم يشكلون (٢٨.٤٥٪) من عدد الملقى القبض عليهم خلال ١٨ عاما ويتوقع ان يكون العدد اكبر في تقرير ٢٠٢٢ الذي سيصدر مع بداية العام القادم علما ان التقارير التي تصدر من وزارة الداخلية تشمل (١٥) محافظة فقط ما عدا محافظات إقليم كوردستان (أربيل-سليمانية-دهوك) وهذا احد نقاط الضعف في التقارير الوطنية العراقية ويكشف انخفاض مستوى التعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في توحيد البيانات وكذلك توحيد الجهود على المستوى الوطني في مكافحة المخدرات.

جدول يوضح كميات المواد المخدرة المضبوطة وعدد المتهمين الملقى القبض عليهم

السنة	كمية المواد المخدرة (كغم)	عدد المتهمين القبض عليهم	الملقى	عدد المتهمين الذين صدرت بحقهم احكام قضائية
2004	91	273		252
2005	157	336		279
2006	138	396		369
2007	381	515		401
2008	190	849		556

2009	294	1002	754
2010	114	1080	833
2011	160	1291	531
2012	82	1419	822
2013	43	1390	396
2014	61	966	1218 [13]
2015	25	1278	787
2016	78	2182	1147
2017	69	2941	1638
2018	354	2737	1171
2019	238	6074	2766
2020	426	7514	3281
2021	491	12822	5970
المجموع	**3392**	**45065**	**23171**

اما بالنسبة لاحصاءات المخدرات لعام ٢٠٢١ [١٤](مواد مخدرة مختلفة وقوفين وموقوفات اناث) فكما في الجدول ادناه

المحافظة	كمية المخدرات كغم	عدد الحبوب المخدرة	عدد الموقوفين	عدد الموقوفات الاناث
الانبار	63743	1021957	504	9
النجف	21643	271421	1017	11
كربلاء	5017	200692	550	18
نينوى	5527	187944	295	1
بابل	22222	103935	1679	32
البصرة	85939	92661	2001	55
واسط	3565	66262	567	4
ذي قار	36597	61267	678	35
كركوك	2056	55815	407	11
بغداد	52966	53624	2156	48
ميسان	145496	46783	794	26

الديوانية	16744	32599	759	20
ديالى	6134	17669	437	5
صلاح الدين	770	10250	161	3
المثنى	4463	8430	530	9
المجموع	**472882**	**2231309**	**12535**	**287**

واما كميات المواد المخدرة التي تم ضبطها مع المتهمين لعام ٢٠٢١ فكما في الجدول ادناه

نوع المادة المخدرة	الكمية
الكبتاكون	١٦٣٧٣٧٦ حبة
المؤثرات العقلية	٥٩٣٩٣٢ حبة
الكرستال	263.73كغم
الحشيشة	196.39كغم
الافيون	14.976كغم
الهيروين	16.219كغم
الكوكايين	0.105غم

المشكلات التي تواجه موضوع مكافحة المخدرات

اتيح للباحث فرصه للمشاركة في فريق من الباحثين[١٥] تم تشكيله من قبل مكتب رئيس الوزراء في نيسان ٢٠١٧ لدراسة حجم هذه المشكله في ثلاث محافظات (البصرة وميسان وذي قار) وتقديم تقييم لحجم المشكله مع تقديم توصيات عاجله بشأنها , وقد التزم الفريق البحثي بادوات المنهج العلمي حيث اجرى العديد من الزيارات للمحافظات الثلاث واجرى العشرات من المقابلات مع المسؤولين والجهات التنفيذية كـ(مديريات مكافحة المخدرات بمنتسبيها , دوائر الاصلاح (السجون) , مواقف احتجاز المتعاطين والتسفيرات , دوائر الامن الوطني ,قيادات شرطة المحافظات , دوائر وزارة الصحة , المحافظين و اللجان الامنية في المحافظات) كما اجرى العديد من المقابلات مع المتعاطين والمروجين والتجار المحتجزين والموقفين بتهم المخدرات , ومن خلال المقابلات واستمارة الاستبيان , والجماعات البؤرية ودراسة الحاله) ويمكننا من خلال هذه الورقة تقديم اهم المشكلات التي تقف حجر عثرة في طريق مكافحة المخدرات والتي يمكننا تلخيصها بما يلي:-

١-تبعثر الجهود الحكومية في معالجة مشكلة المخدرات : والتي تتضح من خلال وجود ما لا يقل عن (٤-٥) جهات تتعاطى مع هذه المشكلة تتوزع في وزارة الداخلية/المديرية العامة لشؤون المخدرات وبقية أجهزة الوزارة- الامن الوطني – مستشارية الامن القومي – جهاز المخابرات الوطني).

٢-عدم وجود مركز وطني للأبحاث ودراسة المخدرات يهتم بدراسة المشكلة وحجم انتشارها وتقديم الاحصاءات والاستشارات والتدريب وتقديم الاستراتيجيات الخاصة بها.

٣-ضعف الجانب العلاجي متمثلا بوزارة الصحة اذا لا يوجد سوى مستشفى حكومي واحد فقط يختص بقضية معالجة المدمنين وهو مستشفى ابن رشد في بغداد والذي يتوفر به (٢٢) سرير فقط وانشئ في هذا العام مستشفى اخر في اطراف مدينة الصدر ببغداد بعد ان كان هذا المستشفى متخصص بمعالجة المصابين بفيروس كورونا وهو في الأصل كان معملا للسكائر تم اهماله لسنوات طويلة , اما في المحافظات الأخرى فلا يوجد سوى ردهة في احد مستشفيات مدينة البصرة وأخرى في ميسان .

اما ما يخص العيادات الخاصة فلا وجود لها ناهيك عن قلة عدد الأطباء والعالجين المختصين بمعالجة حالات الإدمان بشكل كبير جدا اذ ان هناك عزوف كبير عن التخصص في هذا المجال من قبل الأطباء وكذلك عدم وجود سياسات في وزارة الصحة والجامعات العراقية لتعزيز الدراسة والتخصص بهذا الموضوع.

٥-ضعف التدريب والتخصص بقضايا مكافحة المخدرات في الأجهزة الأمنية اذ ان عدد الضباط والمنتسبين المختصين (من خلال الدراسة او التدريب) قليل جدا ولا يتعدى أصابع اليد الواحدة في كل محافظة ناهيك عن عمليات النقل الى مديريات أخرى لهؤلاء المختصين (والمكتسبي الخبرة) خارج مجال تخصصهم بسبب ارتباط هذه المديرية بوزارة الداخلية وحركة تدوير ملاكاتها, كما لا تتوفر للاجهزة الامنية المختصة اجهزة وأدوات لفحص المتعاطين وحتى المستشفيات لا تتوفر فيها هذه الاجهزة لذا يتم ارسال عينات الدم الى بغداد وهذا ما يؤدي الى تاخر نتائج الفحص لفترة تصل للشهرين وهو ما يؤثر على سير القضية في المحاكم كما انه يؤثر على جدية الفحوصات اذ قد يتم التلاعب بها وهو ما يؤكد عليه الكثير من الضباط والمسؤولين هناك.

٦- **مراقبة الحدود الدولية للعراق**:- تعد عملية مراقبة الحدود واحدة من اهم المفاصل التي تحد من عمليات ادخال المواد المخدرة للعراق اذ تشكل المخدرات القادمة من الخارج النسبة الأكبر من المواد المخدرة في العراق فعمليات التهريب عبر الحدود المفتوحة وخاصة مع الجمهورية الإسلامية في ايران والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية , اذ يستدعي وجود نقاط مراقبة لكل (٥٠٠) م اي نصف كيو متر في حين في الواقع هناك برج مراقبة واحد لكل(١٠) كم مما يتطلب اعادة النظر في هذا الموضوع الخطير اذ يستغل تجار المخدرات النقاط الهشة في الحدود العراقية مع دول الجوار لتهريب المخدرات ومواد اخرى كثيرة وخاصة في

مناطق المستنقعات المائية (الاهوار) التي تمتد لعشرات الكيلومترات في الشريط الحدودي والتي تخلو من الرقابة تماما وهي مسيطر عليها بواسطة التجار والعشائر , يضاف الى كل ذلك ان هناك منافذ حدودية لا تقع تحت سيطرة الدولة وتشكل نسبة كبيرة من المنافذ الحدودية التي يتم ادخال المواد المختلفة من خلالها وهي مسيطر عليها من قبل الجماعات الحزبية ومنظومة الفساد والدولة العميقة التي تتحكم بالادارات المختلفة , اذ تشكل هذه المنافذ غير الرسمية طرقا لإدخال الكثير من المواد بعيدا عن رقابة وسيطرة الحكومة العراقية[١٦] ناهيك عن المنافذ الحدودية في إقليم كوردستان التي لا تخضع لسيطرة الحكومة الاتحادية مطلقا فهناك حاجة ملحة لمعالجة هذا الموضوع وضبط الحدود الدولية للعراق عبر منظومة امنية متكاملة (بشرية والكترونية) تساهم في تقليل كمية المواد المخدرة الداخلة الى اقصى حد ممكن .

٧-**التهديدات العشائرية للمنتسبين** :- يعاني الكثير من منتسبي مكافحة المخدرات والشرطة من التهديدات العشائرية التي تحد من علمهم وتجعلهم في حالة خوف وترقب من هذه المطاردات العشائرية اذ ذكر لنا احد المنتسبين اضطر الى دفع فصل عشائري مقداره (٥٠) مليون نتيجة قتله لاحد تجار المخدرات اثناء المطاردة في احدى المناطق الحدودية ولم يتستطع حتى قائد الشرطة التعاطي بإيجابية مع المنتسب الذي كان يؤدي واجبه بل ان بعض ضباط الشرطة يتدخلون احيانا في الفصول العشائرية بشكل سلبي , والموضوع بحاجة الى عمل متعدد فمن ناحية أولى يجب تقوية المنظومة الأمنية الحكومية وإخضاع الجميع لهيبتها ومن ناحية أخرى يجب العمل على توعية البنية المجتمعية-العشائرية بمخاطر المخدرات كونها وباء سيصيب الجميع اذا ما تم السكوت عليه وكذلك العمل على جعل الاتجار بالمخدرات جريمة مدانة اجتماعيا واخلاقيا بالإضافة الى الإدانة القانونية والدينية وهذا ما سيجعل قدرة احتماء تجار ومروجي المخدرات على الاحتماء بعشائرهم محدودة جدا .

٨-**المشكلة الإحصائية** :- التي تتمثل بعدم وجود إحصاءات دقيقة بحجم انتشار هذه المشكلة وما يصدر من تقارير حكومية من قبل الجهات المختصة بالمخدرات لا يتجاوز نسبة الـ(١٠٪) من حجم انتشار المشكلة , فبيانات وزارة الداخلية مثلا تعتمد على عدد الملقى القبض عليهم بتهم المخدرات وكميات المواد المقبوض عليها معهم , في حين تكون بيانات وزارة العدل للمتهمين الذين صدرت بحقهم احكام قضائية وهم يشكلون ما نسبته (٥١.٤٢٪) من مجموع من يتم القبض عليهم بتهم المخدرات اما إحصاءات ووزارة الصحة فهي تتوزع بين من يتم معالجتهم في مستشفياتها او ما يتم احراقه في معامل الطب العدلي ببغداد من مواد مخدرة [١٧].

٩-**المشكلة المالية-الاقتصادية** :- تواجه الجهات التي تكافح المخدرات ومعالجة المدمنين أزمات مالية مزمنه اذ تخلو الموازنة الاتحادية من أي تخصيصات لموضوع المخدرات رغم انها المشكلة الوطنية الأولى في العراق بحسب تصنيف الحكومة العراقية لها خلال العام الماضي والحالي , كما تواجه هذه الجهات المعنية بشؤون

المخدرات مشكلة في تخصيصاتها داخل الوزاراة الجهات الحكومية التابعة لها ولا توجد لبعضها أي ميزانية سوى رواتب منتسبيها .

١٠-**الوصمة الاجتماعية** : - من المشكلات التي تواجه المدمنين واسرهم في قضية علاج المدمن وارسالهم الى مراكز إعادة التاهيل والاعلان عن وجود مدمن داخل الاسرة هو موضوع الوصمة الاجتماعية التي تشكل الحاجز الأكبر في هذا الاتجاه فموضوع الإعلان عن وجود مدمن داخل الاسرة يعد من القضايا التي تؤثر على سمعة الاسرة والمدمن نفسه وتتضاعف هذه الوصمة في حالة كون المدمن انثى .

١١-**مشكلة الوعي بمخاطر المخدرات لدى الشباب**:- اذ اشر التقرير الدولي الخاص بالمخدرات لعام ٢٠٢١ وجود فجوة حقيقية في موضوع توعية الشباب بمخاطر المخدرات , اذ قالت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غادة والي، إن "ثمة ارتباط بين انخفاض إدراك مخاطر تعاطي المخدرات وارتفاع معدلات تعاطي المخدرات". وتبرز النتائج التي توصل إليها تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٢١ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الحاجة إلى سد الفجوة بين الإدراك والواقع لتثقيف الشباب وحماية الصحة العامة." وأضافت: "إن موضوع اليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع هذا العام هو 'تبادل الحقائق بشأن المخدرات. إنقاذ الأرواح'، تأكيدا على أهمية تعزيز قاعدة الأدلة وزيادة الوعي العام، حتى يتمكن المجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني والأسر والشباب من اتخاذ قرارات مستنيرة، وتوجيه الجهود بشكل أفضل لمنع تعاطي المخدرات وعلاجه، والتصدي للتحديات العالمية المتعلقة بالمخدرات[١٨] ".

<u>أسباب الإدمان على المخدرات في العراق</u>

من خلال الدراسات الميدانية لموضوع الإدمان على المخدرات وكذلك من خلال التقارير الحكومية يمكننا تشخيص وتلخيص أسباب الإدمان التي نحن بصدد وضع سياسة مجتمعية لمعالجتها وكما يلي:-

نتائج الدراسات التي أجريت على المحكومين بجرائم المخدرات في العراق[١٩]

أ- يشكل الشباب الغالبية العظمى بحسب دراستنا الميدانية (٥٤.٢٪)

ب- ينتمون لاسر فقيرة اذ يشكلون قرابة ٣٨ % منهم ويتوزع المتبقين منهم على اسر فوق خط الفقر بقليل ٥٧ % علما ان معظم اسرهم ذات عدد افراد مرتفع (٥) افراد فاكثر.

ج-منخفضي التعليم اذ يشكلون ٨٧.١٪ وهؤلاء تعليمهم دون مستوى الابتدائية او اكملوها , في حين كانت المستويات التعليمية للاباء والامهات اقل من مستوى تعليم الابناء اي انهم ياتون من اسر تعاني من الجهل والامية.

د-يسكن اغلبهم المناطق الفقيرة والعشوائيات في مراكز المدن والاقضية.

هـ - المهن ذات الدخل المنخفض اذ يشكل ثلثيهم (٦٧٪) يعملون باعمال حره و (٢٣٪) عاطلون عن العمل ويحصل (٦٦.٦٪) منهم على اموالهم من الاسرة.

و- اكثرية اسر المبحوثين لا تمتلك منزل خاص بها اذ تبلغ (٦٥.٤٪) من اسر متعاطي وتجار المخدرات.

ز-يعاني الكثير منهم من الشعور بالضياع والخوف من المستقبل وبعدم جدوى حياتهم وغيرها من المشكلات النفسية التي تجعلهم يهربون الى المخدرات .

ح-اغلبهم تعاطى المخدرات من خلال علاقات الصداقه (٩٥.٦٪) وبين اغلبهم (٨٣.٤٪) ان عملية الحصول على المخدرات سهله جدا او متوسطة الصعوبه واهم مصادرهم التجار والممولين المجهولين(٧٨.٥٪)

د-يحصل المدمنين على الاموال التي يشترون بها المخدرات من مصادر عديدة (الاهل ٦٥.٦٪) و (الاصدقاء ١٩.٤٪) و (عمل خاص ١٠.٤٪) و (السرقة ٤.٦٪).

هـ- اهم مصادر الحصول على المواد المخدره هم (التجار٤٣٪) و (جهات مجهولة ٣٥.٥٪) و (الصيدليات والمذاخر ١٨٪) .

ز-اما ابرز أسباب التعاطي بحسب عينة البحث فكما في الجدول التالي

الاسباب	%
تساعد على النوم بشكل أفضل	65.20%
الرغبة في التجربة والاستطلاع	62.20%
تساعد في التخلص من الملل والفراغ	60.60%
تقلل من شعوري بالاكتئاب	59%
تساعد في نسيان مشاكلي	55.50%
تساعد في تقليل آلامي	52.10%
تساعد في الاندماج مع الاصدقاء	49.20%
مصدر مهم للمتعة	49.10%

ح- اما العوامل المساعدة بحسب عينة البحث فكما في الجدول التالي

العوامل المساعدة	%
التصنيع المحلي للمواد المخدرة	67.50%
سهولة الحصول على المخدر	62.20%
الفراغ الذي يعيشه الشباب	60.10%
البطالة	56.20%
ضعف سلطة القانون	55.60%
منع المشروبات الكحولية	52.80%
ضعف الرقابة والمتابعة من قبل الاهل	46.50%

التوصيات التي تقترحها الورقة لمعالجة مشكلة المخدرات في العراق

بعد ان تم تصنيف مشكلة المخدرات بالرقم (١) في سلم المخاطر التي تواجه المجتمع العراقي فلابد ان يكون في قبالة ذلك إجراءات تتناسب مع حجم الخطر , وفي هذا السياق يمكننا ذكر حجم الجهد والتخصيص الذي صاحب العمليات العسكرية لاخراج عصابات داعش الإرهابية من المناطق التي احتلتها في العراق عام ٢٠١٤ اذ تم اعلان الحرب عليها , لذا فاننا نحتاج لاعلان الحرب على المخدرات بنفس الجهد والتحشيد , ويمكننا في هذا السياق اقتراح ما يأتي :-

أولا : - على المستوى التشريعي (البرلمان العراقي) حيث نقترح الإجراءات الاتية

١-تعديل قانون (٥٠) لسنة ٢٠١٧ لوجود بعض الثغرات في مواده واضافة مواد أخرى بالتشاور مع فقهاء القانون والجهات التنفيذية التي تعمل على الاراض ومنها مديرية مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية.

٢-تضمين قانون مكافحة المخدرات الذي سيتم تشريعه مادة تتيح للحكومة انشاء (جهاز مكافحة المخدرات) شبيه بجهاز مكافحة المخدرات وتحيد كل الأجهزة التي تعمل على المخدرات في هذا الجهاز وبالأخص المديرية العامة لشؤون المخدرات في وزارة الداخلية , ويكون هذا الجهاز مرتبط بمكتب رئيس الوزراء , مع تزويد هذا الجهاز بكل الإمكانيات التي يحتاجها من قبل الحكومة .

٣-تخصيص مبالغ مالية في الموازنة الاتحادية السنوية التي يصادق عليها البرلمان العراقي تخص مكافحة المخدرات حيث تخلوا الميزانية العراقية من هذه التخصيصات ولكي يتناسب مع حجم الخطر الذي تشكله المخدرات.

٤-استحداث لجنة برلمانية جديدة تحت مسمى (لجنة شؤون المخدرات في البرلمان العراقي) تهتم بمتابعة ومراقبة عمل الأجهزة الأمنية التي تعمل في مجال المخدرات وتقدير حجم الاحتياجات المالية واللوجستية التي تحتاجها الأجهزة الأمنية الخاصة بمكافحة المخدرات لكي تساهم في دعمها من خلال تخصيصات الميزانية العامة والضغط على الحكومة في حالة تلكؤها في هذا الملف .

ثانيا : الحكومة العراقية ومؤسساتها المختلفة

ان القضية الأساسية التي يجب ان تضطلع بها الحكومة هو (اعلان الحرب على المخدرات) لكي تناسب حجم المشكلة وتصنيفها من قبل الحكومة بالمرتبة الأولى , حيث يتطلب منها

١-تسخير كافة الجهود الحكومية في موضوع مكافحة المخدرات وإعلان الحرب عليها وإطلاق مبادرة أو حملة وطنية شاملة لمكافحة المخدرات , وجعل ملف المخدرات ملفا وطنيا بعيدا عن كل الخلافات السياسية وتوحيد الجهود تحت مظلة هذه الحرب ضد المخدرات كما تم توحيد الجهود في الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٧) لمكافحة الإرهاب والانتصار عليه .

٢-الرؤية الاستراتيجية الشاملة للتصدي للمخدرات والجريمة المنظمة :- من خلال تدابير التصدي للمخدرات على المستوى الوطني من خلال الأخذ بنهج متكامل محوره الإنسان قائم على حقوق الإنسان، لتمكين المجتمع , ووضع حلول مستدامة للتحديات المتصلة بالمخدرات. وتركز الاستراتيجية على جهود الوقاية للتصدي لعوامل التهديد المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة ، ودعم المجتمع اوالمؤسسات والفئات الضعيفة المعرضة للخطر وتعزيزها. وتدعم هذه الاستراتيجية اتخاذ تدابير محددة وفعالة للتصدي للاتجار بالمخدرات وتعاطي المخدرات.

٣-تشكيل هيئة عليا لمكافحة المخدرات ترتبط بمكتب رئيس الوزراء مهمتها الاشراف والمتابعة على ملف المخدرات والدراسة ورسم السياسات وتقدير المواقف وتشكل غرفة عمليات وخرائط للدراسة ومتابعة واقع المخدرات وتقديم التوصيات التقارير الدورية (أسبوعية-شهرية-فصلية-سنوية) للسيد رئيس الوزراء ولمجلس النواب والسادة الوزراء المعنيين بملف المخدرات .

٤-انشاء مركز وطني للمخدرات يهتم بتقديم دراسات وابحاث واحصاءات وتدريب وإقامة الورش والندوات وتقديم الاستشارات للجهات الحكومية في قضايا المخدرات , كما ويساهم هذا المركز في إجراء بحوث عن الضرر الذي يلحقه الاستخدام غير الطبي للمخدرات بمختلف انواعها بالصحة، ولتحسين إمكانية تحديد طائفة الحالات الصحية التي قد تكون منتجات لبعض أنواع المخدرات علاجاً فعالاً لها فهو سيكون مركز بحثي متكامل ويغطي

كل احتياجات الحكومة في شؤون المخدرات , ويتم استقطاب الكفاءات والخبرات المتخصصة في مجال المخدرات لهذا المركز ويرتبط بجاهز مكافحة المخدرات ومكتب رئيس الوزراء .

٥-تعزيز حكم/سيادة القانون والنفاذ للعدالة وتقوية المؤسسات الضبطية والقضائية ذات الصلة بتنفيذ التشريعات الكفيلة بحماية المجتمع والأجهزة الضبطية، والحد من بعض الممارسات الخارجة عن القانون، التي تمزق وحدة وتماسك النسيج المجتمعي وتولد المشاكل وتحد من الإرادة المجتمعية ولأدوات تمكينها لمواجهة التحديات.

ووصفت تقارير الأمم المتحدة سيادة القانون بأنها "مبدأ للحوكمة يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علنا، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمساءلة أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية [٢٠]

٦-العمل على تقليل فجوة الفقر وتوفير فرص عمل للشباب والعاطلين عن العمل في القطاعين العام والخاص وتشجيع المشاريع الصغيرة وكل البرامج الاقتصادية والتنموية لهذه الفئات فقد اثبتت الدراسات المختلفة ان الإدمان على المخدرات والمتاجرة بها من الامراض المستوطنة في احزمة الفقر في المدن العراقية المختلفة ولدى الشباب العاطل عن العمل , فقضية مكافحة المخدرات لا يمكن لاي لها ان تنجح بدون برنامج اقتصادي-تنموي .

٧-توفير بدائل اجتماعية واقتصادية للافراد المشاركين (من المستويات الدنيا في تجارة المخدرات) من خلال معالجة مشكلة الفقر والبطالة حتى القضايا النفسية في التطلع للمستقبل المشرق وبث روح الحياة الإيجابية لديهم فموضوع المخدرات يحمل جوانب كثيرة تخص التنمية الإنسانية .

٨-العمل على مواد انفاذ القانون والعدالة الجنائية وتفكيك عصابات المخدرات بشكل عادل وعدم التسامح في هذا المجال , فعندما تكون العدالة الجنائية متوازنة من خلال التركيز على كل المشاركين في جرائم المخدرات سواء في المستويات الدنيا او المتوسطة او العليا ومتابعة العصابات العبارة للحدود الدولية والتعاون الدولي مع دول الجوار في هذا الاتجاه.

٩-ضرورة التركيز على التكنولوجيا المتقدمة في الحد من مشكلة المخدرات وانفاذ القانون والعدالة الجنائية فعالم اليوم تحكمه التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي فعمليات الكشف والتفتيش والرقابة كلها محكومة تكنولوجيا وتتم باحدث الطرق والمعدات لذا فاننا نرى ان يتم التكيز على هذه النقطة وتوفير الموارد الاقتصادية اللازمة لها وتدريب الكوادر وبناء القدرات اللازمة لادارتها .

اما بالنسبة لمؤسساتها التنفيذية فيمكننا اقتراح الاتي

في المجال الصحي

أ-انشاء مستشفى حكومي واحد عل الأقل في المحافظات قليلة الكثافة السكانية و(٣) مستشفيات جديدة في كل من بغداد والبصرة والموصل , وتكون هذه المستشفيات متخصصة بمعالجة المدمنين ومجهزة باحدث الأجهزة والتقنيات التي تساهم في العلاج , مع تجنيد كافة الكوادر الصحية والنفسية التي تقوم بعملية معالجة المدنين .

٢- تشجيع القطاع الخاص والأطباء على افتتاح مستشفيات خاصة بالمخدرات وعيادات تخصصية مع تسهيل كافة الإجراءات الإدارية واللوجستية لنشوء هذا القطاع المهم في العراق .

٣- اجراء حملا فحص الدم من خلال تعاون بين وزاتي الصحة والداخلية وخاصة لفئات الشباب في الشارع وأماكن الدراسة لغرض التعرف على حجم انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بينهم على ان لا يترتب عليها أي اثر قانوني لمن يتم اجراء فحص الدم عليهم .

٤-تطوير معهد الطب العدلي في بغداد وسائر المحافظات وتزويدها بأجهزة الفحص والتدريب اللازم لتخفيف الضغط على معهد الطب العدلي في بغداد ويكون ذلك بتوفير تخصيص مالي لشراء الأجهزة , بالإضافة الى انشاء معاهد للطب العدلي في المحافظات التي لا تتوفر فيها هذه المعاهد .

٥-العمل على افتتاح تختصاصات دقيقة في مجال معالجة المدمنين من خلال برامج الدبلوم العالي والبورد الطبي ناهيك عن افتتاح تخصصات جديدة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لغرض الاهتمام بهذا التخصص الهام في الوقت الحاضر.

٦-هناك حاجة لتحسين الرصد المنتظم لاستهلاك المواد المخدرة وخاصة الكرستال بطرق فعالة من حيث التكلفة، مثل تحليل مياه الصرف. وهذا النوع من التحليل يمكن أن يساعد أيضاً على استبانة أي أنشطة تصنيع سرية محتملة على المستوى المحلي.

في المجال الأمني

١-تقديم مقترح انشاء جهاز مكافحة المخدرات لتشريع قانون خاص به في البرلمان العراقي ليكون موازيا لجهاز مكافحة الإرهاب ويستفاد من خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب فاننا نرى ان الإرهاب والمخدرات وجهان لعملة واحدة .

٢-إحكام السيطرة الكاملة على جميع المنافذ وخط الحدود البرية والبحرية، وتعزيز الجهد الاستخباري والتقني والتنسيقي مع الدول المجاورة، مع تركيز على ضبط المسالك الرئيسة على طول الحدود العراقية مع دول الجوار .

٣-العمل على توفير كل ما تحتاجه الأجهزة الأمنية من (اليات -أدوات - كلاب بوليسية K9- أبراج مراقبة - أجهزة تتبع ورصد-مواقف خاصة بالمقبوض عليهم بتهم المخدرات - بنايات - درجات وظيفية - تدريب عناصرها الأمنية -تسهيلات إدارية وفنية مختلفة - كاميرات المراقبة على الحدود الدولية والطرق السريعة - وغيرها من الاحتياجات) على ان يعقد مجموعة من الورش والندوات لتقييم احتياجات الأجهزة الأمنية وتكليف اعلى الجهات في مجلس الوزراء لتوفيرها وفق توقيتات زمنية محددة لا تتعدى السنة الواحدة.

٤-دعم جهاز الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية بالهيكلية المناسبة وتمكينه من أخذ دوره الفاعل في الوقاية وتحصين المجتمع ومحاربة الظواهر الشاذة وفي مقدمتها مشكلة المخدرات.

٥-افتتاح دورات تاهيلية خاصة بمكافحة المخدرات في الكليات والمعاهد الأمنية في العراق وتشجيع الضباط والمنتسبين في وزارة الداخلية وقوى الامن المختلفة على الدخول لهذه الدورات وادماجهم في الأجهزة المختلفة التي تكافح المخدرات مع تخصصيات وحوافز تشجيعية لهذه الأجهزة .

٦-السيطرة على الحدود وإخضاع كل المنافذ الحكومية لسيطرة الأجهزة الحكومية

٧-الحاجة إلى الدعم في استخدام تقنيات التحقيق المتقدمة في عمليات التسليم المراقَب، والتحريات الاقتفائية، والتحقيقات المالية والمتعلقة بغسل الأموال الرامية إلى تفكيك المنظمات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات وسلائفها في العراق والبلدان المجاورة. ويتعين على المؤسسات الأمنية التثقيف والتدريب لمؤسسات إنفاذ القانون أن تعمل وفقاً للمعايير الدولية في استبانة الأدلة الجنائية وتحليلها لتتبع حركة المخدرات غير المشروعة وسلائفها الكيميائية في المنطقة.

البرنامج (الديني- المجتمعي) :- لا يمكن للجهود الحكومية ان تنجح مال يتكاتف معها الجهد المجتمعي لانه المستفيد الأول من مكافحة هذا المرض الذي يضرب بالنسيج المجتمعي كما لا ننسى الدور الأكبر للمؤسسات الدينية في العراق

١- التحرك باتجاه المرجعيات الدينية المختلفة لغرض حث رجال الدين لتنبيه الناس بمخاطر المخدرات وحرمتها لا سيما من خلال خطب الجمعة والمنبر الحسيني وقداسات الكنائس أيام الاحاد والمناسبات الدينية للطوائف والديانات الأخرى.

٢- ضرورة قيام دوائر الأوقاف(الشيعي والسني والمسيحي) بمتابعة المساجد والجوامع والحسينيات والكنائس ووضع خطة توعوية شاملة بالإضافة الى القيام بحملة مناصرة لجعل المرجعيات الدينية المؤثرة ومنها حوزة النجف لتقوم بدورها الفعال في هذا المجال حيث ان لديها الإمكانيات والتاثير الفعال للمساعدة في ملف المخدرات .

٣- اشراك دائرة المزارات الدينية في حملة (التوعية) بمخاطر المخدرات بمختلف الطرق والبرامج التوعوية والارشادية المتاحة وكذلك الخطب المنبرية داخل هذه المزارات .

٤- العمل على الترويج للحملة التوعوية بخصوص مخاطر المخدرات في المناسبات الدينية المختلفة وخاصة الزيارات المليونية مثل زيارة الأربعين للامام الحسين في كربلاء او زيارة رجب للامام الكاظم في بغداد حيث تكون هاتان الزيارتان بالإضافة الى مناسبات أخرى فرصة للترويج الإعلامي لمكافحة المخدرات مستغلين المشاعر الدينية للناس في هذه المناسبات .

٥- العمل على اشراك الشخصيات العشائرية في هذا الملف من خلال الندوات واللقاءات وتوعيتهم بمخاطر المخدرات والعمل على اشراكهم في مكافحة المخدرات وتجريم اجتماعي –الخلاقي لمروجي وتجار المخدرات .

٦- توعية المجتمع بالتداعيات الناجمة عن تفشي ظاهرة المخدرات وابعادها الاقتصادية والصحية والاجتماعية واشراكهم في تقديم المقترحات ووضع السياسات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة باعتبارها تشكل تهديداً مباشراً لأدوارهم الايجابية في جميع المجالات. ويكون ذلك بدعم نشاطات منظمات المجتمع المدني والقوى الفاعلة في المجتمع المحلي لاسيما المتخصصة منها بمكافحة المخدرات مادياً ومعنوياً.

٧- العمل على الجانب (القيمي-الأخلاقي) المرتبط بتعاطي المخدرات اذ ان الكثير من الناس لازالت لا تتعامل مع هذا الموضوع بالشكل الذي يضمن الرفض المجتمعي له ولمروجي ولتعاطي المخدرات , اذ لازال تعاطي بعض المواد المخدرة عملية مقبولة اجتماعيا ولا تحظى بالرفض الاجتماعي ناهيك عن المنع القانوني والديني وهو يستدعي تكثيف برامج اجتماعية/إعلامية بهذا الاتجاه.

برامج حكومية مختلفة :- والتي سيتم تفصيلها في الخطة قصيرة الأمد لاحقا ويمكننا الإشارة لها هنا

١-البرنامج الإعلامي

٢-البرنامج التربوي:

٤-برنامج مع الفاعلين السياسيين

٥-إطلاق برامج وطنية لمعالجة المتعاطين داخل السجون لضمان عدم عودتهم الى تعاطي المخدرات،

٦-تطوير معهد الطب العدلي المحافظات العراقية كافة.

٧-تفعيل التشريعات ذات الصلة بمكافحة المخدرات

٨-تشجيع منظمات المجتمع المدني

٩-تفعيل دور الباحث الاجتماعي

١٠-بذل كل جهد ممكن لتصنيف النزلاء طبقا لنوع الجريمة

١١-إعادة الادماج للمدمنين الذين تعافوا من ادمان المخدرات:

١٢- تعزيز الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي .[٢١]

ترتيبات الخطة الستراتيجية موزعة زمانيا على ثلاث مستويات:

ويمكن إعادة توزيع مراحل مواجهة مشكلة المخدرات وطنيا على ثلاث مستويات:

-الترتيبات قصيرة المدى الموجهة لوضع حد لانتشار الظاهرة وتخفيف الصدمة ودرء المخاطر.

-الترتيبات المتوسطة المدى الموجهة الى تيسير تطوير المهارات وبناء القدرات وتعزيز فرص التمكين

-الترتيبات الطويلة المدى الموجهة لرسم سياسات تهيئة بيئة تساعد في عملية النهوض بواقع مؤسسات الضبط الرسمية وغير الرسمية وتعزيز فرص الانصاف وادماج المجتمع.

أ-ترتيبات على المدى القصير (١-٣ سنوات)

أولاً-اعلان حالة الحرب على المخدرات والارتقاء بمواجهة الظاهرة الى مستوى مكافحة الإرهاب باعتبار المخدرات الوجه الاخر للإرهاب (تمزيق المجتمع واضعاف الدولة)، وإعطاء الامر الأهمية القصوى من حيث الاستعداد والتعبئة والتنفيذ والمتابعة والتقويم.

ثانياً-تعزيز حكم القانون والنفاذ للعدالة وتقوية المؤسسات الضبطية والقضائية ذات الصلة بتنفيذ التشريعات الكفيلة بحماية المجتمع والأجهزة الضبطية، والحد من بعض الممارسات الخارجة عن القانون، التي تمزق وحدة وتماسك النسيج المجتمعي وتولد المشاكل وتحد من الإرادة المجتمعية ولأدوات تمكينها لمواجهة التحديات.

ثالثاً-إحكام السيطرة الكاملة على جميع المنافذ وخط الحدود البرية والبحرية، وتعزيز الجهد الاستخباري والتقني والتنسيقي مع الدول المجاورة، مع تركيز على ضبط المسالك الرئيسة كالشلامجة وشط العرب والسيبة في البصرة ومناطق الشيب والعزيز والمشرح والسلام في محافظة ميسان.

رابعاً-إطلاق مبادرة أو حملة وطنية شاملة لمكافحة المخدرات تشمل البرامج والأنشطة الآتية:

١- **البرنامج الإعلامي:** توجيه القنوات التلفازية والاذاعات المحلية (من خلال شبكة الاعلام العراقي) لإعداد البرامج الأسبوعية والفواصل والاعلانات والدراما لشرح مخاطر المخدرات وآثارها على الامن الإنساني، وكيفية الوقاية منها وعلاجها، وتشجيع المتعاطين على التعاون مع الأجهزة الأمنية فضلاً عن طبع المنشورات والبوسترات وغيرها ونشرها في الأماكن العامة والمؤسسات الحكومية، على ان لا يسيس الموضوع لأي جهة كانت.

٢- **البرنامج التربوي:** إلزام إدارات المدارس والجامعات بإقامة فعالية واحدة على الأقل في كل فصل دراسي كالمؤتمرات والندوات او المحاضرات او المسرحيات المحذرة من مخاطر المخدرات ولكافة المراحل الدراسية وبالتعاون مع المؤسسات الأمنية والصحية والمجتمع المدني. وعلى صعيد التعليم العالي يشمل البرنامج جميع الجامعات والكليات الاهلية، فضلاً عن تشجيع البحث في هذا الموضوع من خلال رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه وتقديم الدعم الفني والمالي لها.

٣- **البرنامج الأمني:** ويشمل الجوانب الاتية:

- رفع تمثيل شعبة مكافحة المخدرات في المحافظات من شعبة الى مديرية مع توفير كافة المستلزمات والأجهزة الحديثة مع تدريب متخصص:
- تشكيل فوج مداهمات ومهمات مختص ذو كفاءة عالية في كل محافظة.

- توفير مفارز (K9) متخصصة في كشف المخدرات في المناطق الحدودية كذلك تمشيط المقاهي (الكوفي شوب) وصالات الألعاب والقاعات الرياضية وغيرها.
- نصب الكاميرات الحرارية على طول حدود المحافظات.

٤- **البرنامج العلاجي:** فتح مراكز متخصصة لعلاج الإدمان وتأهيلهم، وتكون المرحلة الأولى في محافظات بغداد والبصرة والديوانية والموصل فضلاً عن تخصيص ردهات منفصلة خاصة بعلاج الإدمان في الأقسام النفسية في باقي المحافظات.

٥- **البرنامج الديني:** مفاتحة المرجعيات الدينية لغرض حث رجال الدين لتنبيه الناس بمخاطر المخدرات وحرمتها لا سيما من خلال المنبر الحسيني وخطب الجمعة، كذلك ضرورة قيام الوقفين الشيعي والسني بمتابعة الجوامع والحسينيات لخطة توعوية شاملة.

٦- **البرنامج القانوني:** تعديل قانون المخدرات بما ينسجم مع التطورات والتحديات التي يشكلها ظاهرة الإدمان ومع ما ينسجم مع الدول المتقدمة في هذا المجال.

٧-**البرنامج المجتمعي:** توعية المجتمع بالتداعيات الناجمة عن تفشي ظاهرة المخدرات وابعادها الاقتصادية والصحية والاجتماعية واشراكهم في تقديم المقترحات ووضع السياسات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة باعتبارها تشكل تهديداً مباشراً لأدوارهم الايجابية في جميع المجالات.

ويكون ذلك بدعم نشاطات منظمات المجتمع المدني والقوى الفاعلة في المجتمع المحلي لاسيما المتخصصة منها بمكافحة المخدرات مادياً ومعنوياً.

٨-**البرنامج التقني:** فتح مختبر متخصص مزود بأحدث المعدات لكشف وفحص المخدرات في كل محافظة.

٩-**البرنامج المالي والرقابة والمتابعة:** رصد موازنة سنوية متخصصة لتمويل البرامج أعلاه، فضلاً عن اجراء مراجعة وتقويم سنوي لتحديد مستوى انتشار الظاهرة وتداعياتها، وقياس نسب نجاح تنفيذ البرامج أعلاه.

خامساً-رفع كفاءة الأداء المؤسساتي واعتماد معايير الكفاءة والأداء والانجاز للعاملين في هذا المجال، واخضاع الإدارات الحكومية المعنية بمعالجة المشكلة لمنطق الحساب والمتابعة والتقويم السليم ولمبادئ التصرف الكفوء بالموارد العامة.

سادساً–الارتقاء بمستوى الإجراءات القضائية والمواد القانونية بما يتناسب وحجم الجريمة ودرجة تهديدها لأمن المجتمع، كل حسب حالته (التعاطي/ الترويج/ التجارة) على أن تقترن بإجراءات إصلاحية علمية تساعد في إعادة المنحرفين الى حضيرة المجتمع وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

سابعاً–تعزيز قدرات وامكانات شعب مكافحة المخدرات من بنى تحتية توفر لهم البيئة المناسبة للعمل كالبنايات والأجهزة والمعدات (السيارات وطائرات مروحية) لا سيما أجهزة فحص الدم والادرار والمستلزمات الأخرى، فضلاً عن تدريب الكوادر وتمكينهم.

ثامناً–إطلاق برامج وطنية لمعالجة المتعاطين داخل السجون لضمان عدم عودتهم الى تعاطي المخدرات، وتخصيص مكافئات مجزية للمضبوطات من المخدرات وتكون النسب عالية عند بيعها للأغراض الطبية.

تاسعاً–توفير تخصيص مالي مع سيولة في الموازنة الاتحادية بما لا يقل عن أربعة مليارات دينار لتأهيل بناية أو إضافة بناء لإحدى البنايات التابعة الى دوائر الصحة في بغداد، لتكون فيها مستشفى ابن رشد بدلاً من بنايتها المستأجرة، ويكون مركز الادمان النموذجي في بغداد جزءً منها.

عاشراً–تطوير معهد الطب العدلي في كل المحافظات العراقية وتزويدها بأجهزة الفحص والتدريب اللازم لتخفيف الضغط على معهد الطب العدلي في بغداد ويكون ذلك بتوفير تخصيص مالي لشراء الأجهزة.

حادي عشر–تفعيل التشريعات ذات الصلة بمكافحة المخدرات وان يكون للشباب أنفسهم دور فاعل في الحد من هذه المشكلة الوطنية ، والعمل على دعم التنظيمات الشبابية والنقابية التي تتولى مواجهة هذه الظاهرة.

ثاني عشرً–دعم جهاز الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية بالهيكلية المناسبة وتمكينه من أخذ دوره المرسوم في الوقاية وتحصين المجتمع ومحاربة الظواهر الشاذة وفي مقدمتها ظاهرة المخدرات.

ثالث عشر–دعم مؤسسات التعليم العالي لا سيما المراكز المتخصصة بالبصمة الوراثية وأبحاث DNA العدلي في نقل وتطوير أحدث التقنيات العالمية في مجال DNA، كذلك دعم مديرية تحقيق الأدلة الجنائية ودائرة الطب العدلي في استخدام أحدث تقنيات البصمة الوراثية.

رابع عشر––تفعيل دور الباحث الاجتماعي لمتابعة قضايا الطلبة في المدارس والنزلاء والمودعين في المؤسسات الاصلاحية وخارجها (مراكز الشرطة/المحاكم /أسرة النزيل). إذ أوجب قانون رعاية الاحداث (٧٦) لسنة ١٩٨٣ تعيين باحث اجتماعي في كل مدرسة لمساعدة ادارات المدارس في تشخيص الاحداث المشكلين ومساعدة الجهات المختصة في انجاح مراقبة السلوك وتوفير الجو الاسري للأحداث المودعين في مؤسسات

الايداع والتعاون مع شرطة الاحداث التي تتولى البحث عن الصغار وعن الاحداث المعرضين للجنوح وايصالهم الى ذويهم.

خامس عشر- بذل كل جهد ممكن لتصنيف النزلاء طبقا لنوع الجريمة، ومدة العقوبة بالإضافة للعمر.

والاهتمام ببرامج الرعاية اللاحقة التي يمكن ان تقوم على قاعدة يبدأ بناءها في المؤسسة الاصلاحية، ومن خلال تعزيز النظرة التفاؤلية للمودع نحو مستقبله، وجعل تلك النظرة مرتبطة بمشروع قابل للتحقق ويوفر له برنامج الرعاية اللاحقة ذلك بهدف ادماجه في المجتمع وعدم عودته للانحراف.

ب-الترتيبات على المدى المتوسط: (٣-٥ سنوات)

أولاً-تفعيل الدور التنموي للدولة عبر سياسات وبرامج مستجيبة لأبعاد التنمية المستدامة.

ثانياً-إقرار حدود سياسات اجتماعية واقعية كخيارات استراتيجية للتدخل للتخفيف من اثار الكلف الاجتماعية الناجمة عن تفاقم هذه الظاهرة. والمضي قدما في تنفيذ الالتزامات الواردة في استراتيجيات التخفيف من الفقر وسياسة التشغيل الوطنية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية.

ثالثاً- أن تسعى السياسة الاجتماعية إلى تعزيز حالة الاندماج الاجتماعي ورأب الصدع وحالة التشظي التي يعاني منها المجتمع العراقي من خلال تعزيز الثقافة الاندماجية وتحسين جودة نوعية الحياة وبما يؤدي الى ترصين وتمتين الروابط المجتمعية واستنهاض منظومات القيم الايجابية في المجتمع العراقي باعتبارها الرد الانسب على التشوهات التي لحقت بالنسيج المجتمعي وأفرزت ظواهر ومشكلات تهدد حضيرة المجتمع ومستقبل اجياله.

رابعاً- ان تكون فكرة الوقاية بمعناها الاجتماعي الواسع عنصرا اساسيا في تقارير التنمية البشرية وخطط التنمية الوطنية الهادفة لبناء الانسان والمجتمع، وان يكون تطوير الجهد الإصلاحي للمؤسسات عنصرا مهما من عناصر مفهوم الوقاية بمعانيه الاجتماعية والجنائية.

خامساً-استثمار الهبة الديموغرافية بتوليد فرص وسياسات مؤاتيه للنمو الاقتصادي على المدى القريب والمتوسط وما يترتب عليه من تحسن في مستوى معيشة السكان وخفض نسبة البطالة وزيادة فرص الاستثمار والادخار خاصة لدى فئة الشباب في سن العمل.

سادساً–اعتماد نهج التنمية بالمشاركة كوسيلة لوضع سياسات خاصة بالشباب لضمان معالجة الاقصاء والتهميش ودعم التماسك والاندماج الاجتماعي ويتطلب ذلك اشراك أكبر عدد ممكن من القوى السياسة والاجتماعية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني في مجال تحسين مستويات التعليم والتشغيل الصحة وممارسة الحقوق السياسية للشباب.

سابعاً–تعظيم دور الرياضة للجميع ولكافة الاعمار من خلال تحقيق رسالة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالشباب والرياضة، بالتأكيد على دعم البنية الأساسية الرياضية من ملاعب، صالات مغطاة، حمامات سباحة أوليمبية، ملاعب ألعاب قوى ومراكز رياضية لتوسيع فرص وقاعدة ممارسة جماعية للرياضة والعمل على نشرها المكاني بما يتناسب والكثافات السكانية.

ثامناً–العمل على بناء مراكز متخصصة للبحث النفسي والاجتماعي في المحافظات من شأنها القيام بجمع وتحليل البيانات الخاصة بظاهرة المخدرات وتقديم التوصيات والمقترحات لمواجهتها.

تاسعاً–اجراء دراسات معمقة سواء في بيئات او مناطق معينة او دراسة انماط معينة من الانحرافات او دراسات مونوغرافية لمرتكبي جرائم المخدرات وذلك بهدف التعرف على اهم العوامل الدافعة للفعل إضافة الى اهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمناطق المدروسة.

عاشراً –بناء قاعدة بيانات واسعة وموضوعية اجتماعية واقتصادية وتعليمية وصحية وغيرها ذات صلة بالسلوكيات الانحرافية لا تنفصل بالضرورة عن قواعد البيانات الوطنية.

ج– ترتيبات على المدى الطويل (٥–١٠ سنوات)[٢٢]

أولاً–وضع سياسة اجتماعية–جنائية جديدة خاصة بمكافحة المخدرات، تأخذ في الاعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع وتقوم على أساس تقويم تجربة السنوات السابقة في هذا المجال .

ثانياً–انشاء بنايات جديدة للمؤسسات الاصلاحية ذات مرافق عمرانية تأخذ في الاعتبار اهدافها الاصلاحية وتستفيد من الخبرات الدولية في هذا الصدد.

ثالثاً–انشاء مراكز متخصصة بعلاج وتأهيل مرضى الإدمان في كل المحافظات.

رابعاً–الاهتمام بالرعاية اللاحقة وتعزيز فرص البحث الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية. إذ ان وظيفة الباحث الاجتماعي محورية خطيرة في مجمل العملية الاصلاحية للنزلاء والمودعين ولابد من ايجاد التسهيلات الضرورية لأدائها على نحو جيد سواء داخل المؤسسة او من خلال الامتيازات والمكافئات المادية والمعنوية ومن خلال الدورات التدريبية لتحسين الاداء على النحو الذي ينعكس ايجابا على اهداف المؤسسة.

ثالثاً– المقترحات:

ليس من شك ان مشكلة المخدرات في العراق طبقا لأعداد النزلاء والمودعين في المواقف والاصلاحيات التي شملتها العينة في المحافظات الثلاث لا تعكسها الأرقام والاعداد الموجودة، فهي ليست دليلا كافيا أحياناً على حجم المشكلة التي يضم الجزء الأكبر منها في الغاطس تحت ما يظهر على السطح، ولذلك فان من المهم اخذ عنصر التحسب الوقائي بنظر الاعتبار من خلال المقترحات الاتية:

١. مضاعفة الجهود الوطنية والدولية للحد من الاثار الناجمة عن انتشار المخدرات ومتابعة تداعيات الازمة على ان ترتبط تلك الجهود بأطر مؤسساتية قانونية عمودها الفقري ضمان الحقوق كافة وفقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الانسان.
٢. التحول من الحلول المؤقتة الى الحلول المستدامة ضمن إطار من المسؤولية التشاركية تقوده الدولة وكافة الشركاء الفاعلين وفي مقدمتهم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان فرص تحقيق النجاح عبر تنفيذ سياسات مكافحة المخدرات وادماج المتعاطين واعادتهم الى حضيرة المجتمع لتحقيق الاستقرار الكامل في كافة المناطق.
٣. تبني خيارات تدخل فاعلة تستجيب لطبيعة التوزيع العمري للسكان من المتعاطين تأخذ بالاعتبار ارتفاع نسبة الاطفال والشباب بين السكان المتعاطين، مع التأكيد على السياسات والبرامج التي تستهدف الشرائح الفقيرة لتكون البرامج مستجيبة لحاجاتهم الاساسية وتوفير فرص العمل لهم.
٤. تفعيل دور المجتمعات المحلية في صياغة الاولويات والبرامج التي تنسجم مع السياسة الوطنية العامة وبما يضمن تكامل العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية ويجعل منها مؤسسات مهنية وجماهيرية فاعلة تكتسب مصداقيتها من المواطنين.
٥. تطوير أفاق التعاون بين الجامعات ومؤسسات العمل الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية لتأمين بيئات تسهم في تذليل الصعوبات امام الأشخاص الذين تعرضوا للانحراف وبناء قدراتهم.

٦. تعزيز ثقافة العمل التطوعي لمعالجة ظروف الهشاشة التي يعاني منها الشباب والمرأة في البرامج التنموية التي تقدمها على المستوى الفردي والاجتماعي والمؤسسي.

٧. اعتماد نهج التنمية بالمشاركة كوسيلة لوضع سياسات وبرامج تضمن معالجة حالات الاقصاء والتهميش وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية، ودعم فرص التماسك والاندماج الاجتماعي، باشراك أكبر للقوى المجتمعية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني في مناطق الانتشار.

ولعل ما سبق يكشف ان الوقت قد حان لكي نجري مراجعة لمنظوماتنا الأمنية والاستخبارية والقيمية وأدواتنا التربوية من اجل بناء المجتمع بمؤسساته وبمنظوماته الثقافية والعلمية والمعرفية وهو مسار يتطلب من الجميع جهدا استثنائيا، وأن نتحرك الآن حيث يشكل نوعاً من التأمين ضد خسائر من المحتمل أن تكون كبيرةً جدًا، ولكن لا ينبغي أن يشكل عدم يقيننا لاحتمالية مثل هذه الخسائر أو توقيتها المحدد أو المرجح ذريعة لكي لا نتخذ كل ما يلزم للتأمين ضد هذه الإمكانات فنحن نعلم أن هناك خطر داهم ومحتمل ، كما نعلم أن الضرر الذي يسببه انتشار المخدرات بكافة انواعها لا يمكن عكسه قبل مرور وقت طويل، وأنه يزداد مع كل يوم نتهاون فيه عن اتخاذ الخطوات اللازمة للحد منه.

الهوامش :

١- سعيد الجياشي , مستشار الامن القومي في مستشارية الامن القومي

2 https://egypt.un.org/ar/133090-tqryr-almkhdrat-alalmy-2021-alsadr-n-mktb-alamm-almthdt-almny-balmkhdrat-waljrymt-tathyrat

3 https://news.un.org/ar/story/2024/06/1132066

4 https://www.un.org/ar/global-issues/drugs

٥ تقرير وزارة الصحة –مكتب المستشار الوطني للصحة النفسية شباط ٢٠٢٢

٦ قدم الباحث عدة دراسات عن المخدرات كونه عضو الفريق الوطني الذي شكله رئيس الوزراء بالامر الديواني (٣٨) في عام ٢٠١٧ والذي كلف باعداد دراسة عن المخدرات وتقديمها للحكومة واستمر عمله في هذا المجال خلال السنوات السابقة وقدم خلالها العديد من الدراسات والتقارير والمحاضرات والندوات .

٧ د.عبدالقادر محمد فهمي ،المدخل في دراسة الاستاراتيجية , بغداد , العراق , ٢٠٠٩ ص١٢

8

https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/٢٠

9

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/٢٠

١٠ التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ , المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية , وزارة الداخلية العراقية ص٦٩-٧١

١١ أصدرت وزارة الداخلية من خلال المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية تقريرها السنوي الأول في نهاية عام ٢٠٢١ لكنها لم تصدر أي تقرير سنوي بعد هذا التقدير ورغم مطالباتنا العديدة كباحثين وكأعضاء في لجنة دراسة المخدرات التي شكلها رئيس الوزراء منذ ٢٠١٧ فان الوزارة لم تقدم تقارير سنوية بل لديها تقارير للحالات التي تمسكلها أسبوعيا او شهريا وهي تقارير داخلية وتصنف تحت بند السرية ولا يتم تداولها

١٢ يعود السبب في ذلك الى استحداث مديرية عامة لمكافحة المخدرات وتوسعة اقسامها في كل المحافظات

13 نلاحظ هنا عدد المحكومين اكبر من عدد المتهمين في عام٢٠١٤ وذلك راجع لاسباب عديده لعل أهمها تأخر صدور الاحكام القضائية اذا ان فترة اصدار حكم قضائي بالقضية الواحدة تتراوح بين (٢-٨) اشهر وربما اكثر , كما ان بعض المحكومين قد يكونو تم القبض عليهم بقضايا أخرى غير المخدرات وتم اكتشاف هذه الجريمة اثناء التحقيق معهم وربما يكونو قد تم محاكمتهم بالمخدرات اثناء وجودهم في السحن اذ ان الكثير من السجون العراقية تعاني من مشكلة دخول المخدرات اليها بطرق مختلفة فهي تجارة رائجة داخل السجن بشكل كبير وتحقق أرباحا كبيرة لمروجيها .

١٤ التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ , المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية , وزارة الداخلية العراقية ص٧٧-٨٠

١٥ قدم الباحث ثلاث أبحاث في مجال المخدرات منذ عام ٢٠١٧ وهي كل من (المخدرات والامن الإنساني , قصة المخدرات في العراق , النساء والمخدرات : الأوهام الوردية) كما ساهم في العديد من المؤتمرات والندوات والورش واللقاءات الإعلامية بخصوص المخدرات كما شارك في الفريق الذي شكله البرلمان العراقي عام ٢٠٢٢ لغرض إعادة النظر بموضوع المخدرات ولازال مستمرا في هذا المجال

١٦ صرح بهذه المعلومة مدير المنافذ الحدودية العراقي اثناء اجتماع امني في القاعة الدستورية في البرلمان العراقي بشهر شباط من هذا العام ٢٠٢٢ اذ رجح وجود ما نسبته (٤٠٪-٥٠٪) من المنافذ غير الرسمية

١٧ من القضايا الشائكة في موضوع مكافحة المخدرات هو احراق المواد المخدرة بعد اغلاق ملف الجريمة اذ يتم ارسال المواد المخدرة الى معامل وزارة الصحة/ دائرة الطب العدلي ببغداد وهي الجهة الوحيدة المخولة بالقيام بذلك وفق القانون حيث يتم نقل المواد المخدرة اليها من كل المحافظات الـ(١٥) وتشوب عملية النقل عمليا استبدال للمواد بمواد أخرى مشابهة لها ومن ثم يتم إعادة تسويقها من قبل الأشخاص الذين يقومون بذلك وقد أشار تقرير وزارة الداخلية لذلك لكنه لم يشر الى أي عملية قبض على متهمين بهذا الملف , وهناك حاجة ملحة لبناء معامل طب عدلي في كل المحافظات لهذا الغرض لان الاعتماد على معمل واحد في بغداد يواجهه مشاكل عديدة.

18 https://egypt.un.org/ar/133090-tqryr-almkhdrat-alalmy-2021-alsadr-n-mktb-alamm-almthdt-almny-balmkhdrat-waljrymt-tathyrat

١٩ النتائج لدراسة قام بها فريق بحثي كلفته الحكومة العراقية السابقة

20 https://www.un.org/ruleoflaw/ar/what-is-the-rule-of-law/

٢١ وتشير تقارير الأمم المتحدة الى ذلك اذ انها تؤشر بانه ما زال تعزيز التعاون الدولي هدفاً رئيسياً لمكافحة المشكلة الدائمة المتمثلة في الاتجار بالمخدرات. ومن الضروري أن تتبادل وكالات إنفاذ القانون التي تعمل في النقاط الحدودية الرئيسية المعلومات وأن تنقل المعارف على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن النهج الفعالة والممارسات الفضلى في مجال اعتراض الشحنات. ويمكنها معاً أن تستبين استراتيجيات جديدة لتحسين المراقبة الموجَّهة للحاويات والبضائع المشحونة على امتداد الطرق الجوية والبحرية , ويجب تحسين القدرة على المراقبة والاستهداف فيما يتعلق بالبضائع المنقولة عن طريق البحر والبر والسكك الحديدية والجو تحسيناً كبيراً، إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا **تم تبادل المعلومات الاستخبارية بشكل فعال** بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص، مثل شركات الشحن وشركات الطيران التجارية. ومن شأن إقامة **آليات دولية للمساءلة** ووضع ممارسات فضلى لشركات الشحن والخدمات البريدية ومشغلي السكك الحديدية فيما يتعلق بتتبع الشحنات المشبوهة أن يزيد كثيراً من القدرة على اعتراض الشحنات. وينبغي أن يقترن ذلك باستراتيجيات تهدف إلى التصدي للتغيرات في ديناميات الاتجار من خلال تعزيز جهود الفحص واستبانة الشحنات الجوية المشبوهة على متن الطائرات الخاصة والتجارية.

وتستلزم التغيرات المستمرة في الطرق والتكتيكات التي يستخدمها المتجرون إيجاد نظم آنية لرصد البيانات يمكنها أن تعزز آليات إدارة الحدود وأن تقوي معارف مسؤولي مراقبة الحدود. وهذه النظم يمكنها أن توجه أولويات وكالات إنفاذ القانون وتساعد على تشكيل أنشطة التدريب والتوجيه الخاصة بالموظفين العاملين في النقاط الحدودية الرئيسية

٢٢ هناك اجراءات ضرورية ينبغي ان تكون مستمرة ومنها في سبيل المثال: الدورات التدريبية وبناء القدرات وعمليات التقويم.